العدد 47

سلسلة
أوراق بحثية

استراتيجية الأمن القومي لإدارة بايدن
2022

نهاية عالم ما بعد الحرب الباردة

إعداد حسام مطر

المركز الإستشارى للدراسات والتوثيق

تشرين الثاني 2022

المركز الإستشاري
للدراسات والتوثيق

أوراق بحثية

استراتيجية الأمن القومي لإدارة بايدن 2022:

نهاية عالم ما بعد الحرب الباردة

د. حسام مطر

المركز الإستشاري
للدراسات والتوثيق

أوراق بحثية

العنوان: استراتيجية الأمن القومي لإدارة بايدن 2022: نهاية عالم ما بعد الحرب الباردة

الناشر: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

إعداد: د. حسام مطر

تاريخ النشر: كانون الأول 2022

رقم العدد: السابع والأربعون

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخًا أو تسجيلًا أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن- جادة الأسد- خلف كافيه 77 - الفانتزي وورلد سابقًا - بناية الورود- الطابق الأول

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

Postal Code: 10172010

P.o. Box: 24/47

Beirut- Lebanon

E.mail: dirasat@dirasat.net

http//www.dirasat.net

ثبت المحتويات

مقدمة 5

أولًا: صراع القوى الكبرى دون حرب باردة 6

1.1 الصراع على تشكيل عالم جديد 6

1.2 التعاون في التحدّيات العالمية المشتركة للبشرية 8

1.3: تشكيل قواعد اللعبة 11

1.4 استنتاجات 12

ثانيًا: مستلزمات الحقبة الجديدة 14

2.1 الاستثمار في القوّة الوطنية لحفظ تفوق تنافسي 14

2.2 استخدام الدبلوماسية لبناء أقوى تحالفات ممكنة 15

2.3 تطوير وتحدّيث الجيش الأميركي 15

2.4 استنتاجات 16

ثالثًا: الأقاليم 18

3.1 الأولويّات والسياسات 18

3.2 استنتاجات 20

خلاصة: 23

مقدمة

بعد عامين على بداية ولاية الرئيس جو بايدن أصدرت الإدارة الأميركية (تشرين الأول 2022) استراتيجية الأمن القومي الخاصة بها في 48 صفحة مقسّمة على أربعة أقسام[1]. القسم الأول يقدّم تصوّر الإدارة الأميركية للتحدّيات والتهديدات التي على أميركا مواجهتها، والقسم الثاني يحدّد كيفية الاستثمار في بناء عناصر القوّة الأميركية، والقسم الثالث يعرض الأولويات الأميركية حول العالم، وأخيرًا يقدّم القسم الرابع رؤية الإدارة الأميركية بحسب الأقاليم/القارّات. مع الإشارة إلى أن إدارة بايدن أصدرت في آذار 2021 "التوجيه الاستراتيجي المؤقّت للأمن القومي لإدارة بايدن" بانتظار إنجاز الوثيقة النهائية التي صدرت مؤخّرًا[2].

فيما يلي احصاء كمي لأبرز العبارات ذات الدلالة كما وردت في نصّ الاستراتيجية:

المفردة	عددها
الصين، الحزب الشيوعي الصيني، بكين	60
روسيا، موسكو، بوتين	77
إيران	7
أوكرانيا	32
"إسرائيل"	4
أوروبا	35
باسيفيك	34
إفريقيا	34
الشرق الأوسط	11
آسيا	11
الديمقراطية	99
الاستبداد	14
الشعب الأميركي	34

المفردة	عددها
عسكري	50
الأمن	183
إرهاب	37
النووي	24
منافسة	57
تعاون	41
شركاء وحلفاء	235
تكنولوجيا	86
اقتصاد	133
الطاقة	50
النظام الدولي/العالمي/ القائم على القواعد	37
الأمم المتحدة	18
العقد الحاسم/الحرج	8

تساعد دراسة استراتيجيات الأمن القومي المعلنة في فهم الرؤية العامة لكل إدارة أميركية لناحية تشخصيها لمركز الصراع العالمي وتوازناته وترتيب الخصوم ومصادر التهديد والأولويات الجيوسياسية وتفضيلها للأدوات التي ستحاول توظيفها. لا تكشف الوثيقة أسرار الدولة وتكتيكاتها الخفيّة ومناوراتها

[1] https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2022/10/Biden-Harris-Administrations-National-Security-Strategy-10.2022.pdf

[2] https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2021/03/NSC-1v2.pdf

السياسية بل ترسم الصورة العامة لعمل الدولة العلني بما يسمح بتنسيق الجهود بين مؤسسات الدولة وإفهام الجمهور سياسات بلاده وشرعنتها وتعبئته بخليط من القيم والآمال والمصالح والمشاعر القومية[3]، والتواصل مع الحلفاء والخصوم لمحاولة التأثير في تشكيل تصوّراتهم وتوقّعاتهم بشكل يناسب استراتيجية كل إدارة أميركية.

في هذا التقدير نفحص استراتيجية الأمن القومي لإدارة بايدن من خلال عرض موجز لأبرز ما تضمّنته محاور الاستراتيجية مع تعليقات وتعقيبات تكشف المُعضلات والتحدّيات والصعوبات والتناقضات والدلالات التي يمكن أن تُستخرج من النص وسياقه.

أولًا: صراع القوى الكبرى دون حرب باردة

مصلحة أميركا هي في عالم حرّ ومفتوح وآمن ومزدهر، وهي كلمات مفتاحية في نصوص الليبرالية العالمية. وتوضح الاستراتيجية أنها متجذّرة في المصالح الوطنية الآتية: حماية أمن الشعب الأميركي، وتوسعة الازدهار الاقتصادي والفرص الاقتصادية، وإدراك القيم الأميركية والدفاع عنها في قلب طريقة الحياة الأميركية. والسبيل إلى تحقيق ذلك يكون عن طريقي بناء التحالفات والشراكات الواسعة والقوية، ومنافسة القوى التي تطرح "رؤية مظلمة" وتركزّ جهودها على تهديد المصالح الأميركية.

1.1 الصراع على تشكيل عالم جديد

يمتاز الواقع العالمي في استراتيجية الأمن القومي لإدارة بايدن بجملة أمور هي: 1. انتهاء حقبة ما بعد الحرب الباردة والمنافسة جارية بشأن البديل؛ 2. أصبح العالم أكثر انقساماً واضطراباً وتنافساً؛ 3. العالم عند نقطة انعطاف لناحية المواجهة مع الصين وروسيا والتحدّيات المشتركة؛ 4. تزايد مخاطر الصراع بين القوى الكبرى ؛ 5. اشتداد المنافسة بين النماذج الديمقراطية والاستبدادية؛ 6. الارتفاع العالمي في معدّلات التضخّم؛ 7. اشتداد التنافس على التكنولوجيا المتقدمة لتوظيفها أمنيًا واقتصاديًا؛ 8. تراجع التعاون الدولي في التحدّيات الوجودية للبشرية. وإذا أضفنا إلى ذلك التكرار المستمر في مختلف وثائق إدارة بايدن لمصطلح "العقد الحاسم" يصبح التصوّر الأميركي حول حراجة الحقبة الحالية واضحًا، والاستجابة لهذا الأمر متاحة ضمن نافذة زمنية محدودة.

> "انتهاء حقبة ما بعد الحرب الباردة والمنافسة جارية بشأن البديل"

[3] مثلًا من التعليقات على الاستراتيجية الحالية أنها وثيقة دعائية تبث التفاؤل وتتجاهل العديد من مصادر التشاؤم مثل الانقسام الحزبي الداخلي الذي يقوّض صناعة السياسة الخارجية.

حدّدت الاستراتيجية صفتين للدول التي ينبغي اعتبارها تهديدًا هما: نظام حكم استبدادي وسياسة خارجية "تعديلية" (أي رافضة للنظام الدولي القائم). هذه الدول تتهمها الاستراتيجية بأنها تشنّ الحرب العدوانية وتقويض العمليات الديمقراطية في الدول الأخرى واستخدام التكنولوجيا والاقتصاد لإرغام الدول وزجرها، وتصدير نموذج غير ليبرالي للنظام الدولي. والمثالان الأبرز على هذا النوع من الدول هما الصين وروسيا.

التحدّي الجيوساسي إذًا مصدره الدول الراغبة في تعديل النظام الدولي، وهكذا تظهر الصين في المرتبة الأولى باعتبارها المنافس الوحيد القادر على تشكيل النظام الدولي[4]، ثم روسيا[5] التي هي تهديد مباشر للنظام الدولي، ثم إيران (يصفها النص بأنها تتدخّل في الشؤون الداخلية للدول وتنشر الصواريخ والمسيّرات لوكلائها وتتآمر لإيذاء الأميركيين وتطوّر برنامجًا نوويًا يتجاوز الحاجات المدنية المعقولة) وبعدها كوريا الشمالية.

لكن هذه القوى لديها تمايزاتها، وسلوكها يدفع بالكثير من الدول لمواجهتها دفاعًا عن سيادتها وهذا ما يتيح لأميركا وحلفائها وشركائها فرصة لتشكيل البيئة الخارجية بطريقة تؤثّر على سلوك تلك القوى، وبالتحدّيد الصين وروسيا، وذلك بالتزامن مع منافستهما، بحسب نص الاستراتيجية. أي أن أميركا تخوض المواجهة مع المنافسين بمسار ثنائي، الأول من خلال المنافسة المباشرة والثاني من خلال تشكيل البيئة الإقليمية والدولية التي تجعل المنافسين في وضعية مقيّدة.

تُظهر الاستراتيجية تسامحًا مع الاستبداد ما دام لا ينعكس رفضًا للنظام الدولي القائم وهذا مرتبط بترتيب الأولويات. فهناك مساومة واضحة تقبل بموجبها أميركا التعاون مع دول غير ديمقراطية ما دامت الأخيرة منضبطة في النظام القائم. والحجّة أن العديد من الدول غير الديمقراطية ترفض السلوكيات العدوانية المذكورة أعلاه، ولذلك أيضًا تعتبر الاستراتيجية أن الدول والمجتمعات لا يجب أن تُصنع على صورة أميركا حتى تكون آمنة. إذًا التحالف مع الولايات المتحدة تحت سقف النظام الدولي الحالي يمثّل شرطًا كافيًا للقبول بتلك الدول.

---

[4] أصدر المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق دراسة موسّعة عن الاستراتيجية الأميركية لمواجهة الصين، أنظر: حسام مطر، التوازن الهش في عقد حاسم.. استراتيجية إدارة بايدن لمواجهة الصين، سلسلة دراسات وتقارير، العدد 30، آب 2022.

[5] يظهر التهديد الذي تمثله روسيا ضمن الاستراتيجية على الشكل الآتي:

- تمارس سياسة خارجية امبريالية بهدف تغيير عناصر أساسية في النظام الدولي. وروسيا تشكّل تهديد مباشرًا ومستمرًا للسلام والاستقرار العالميين.
- الصراع مع روسيا ليس صراعاً بينها وبين الغرب بل هو حول المبادىء الأساسية لشرعة الأمم المتحدة.
- بالتعاون مع الحلفاء والشركاء تساعد أميركا على جعل الحرب الروسية في أوكرانيا فشلاً استراتيجياً (تقوية الناتو، التعاون الأمني، العقوبات، تعزيز الردع).
- الحرب قوّضت مكانة روسيا بالمقارنة مع القوى الآسيوية وأضعفت القوة الناعمة الروسية وتأثيرها الدبلوماسي.

هذه المقاربة "البراغماتية"، المتواترة بالممارسة، لم تذكر بهذا الوضوح سابقًا في نصّ رسمي ولا سيّما من قبل إدارة ديمقراطية. وهذا الأمر مرتبط بشكل وثيق بتدعيم ركيزة أساسية في الاستراتيجية الأميركية وهي بناء التحالفات والشراكات الواسعة حول العالم. وعليه تسعى أميركا لطمأنة الأنظمة غير الديمقراطية بأنها ستكون مقبولة غربيًا بشرط الانفكاك عن سياسات الدول الكبرى الساعية لتعديل أو تغيير النظام الدولي القائم.

> **" تُظهر الاستراتيجية تسامحًا مع الاستبداد ما دام لا ينعكس رفضًا للنظام الدولي القائم "**

تؤكد الاستراتيجية على جهوزية الولايات المتحدة لخوض هذه المرحلة التاريخية وتعدّد مزاياها على كافّة المستويات دون أن تتنكّر لعدد من الأزمات التي تعانيها ولكنها ترى أن الديمقراطية هي دائمًا مهمة في تقدّم. لذلك لن تستخدم أزماتها أعذارًا للتراجع من العالم الواسع، ولا سيّما أن "أميركا لديها تقليد في تحويل التحدّيات المحليّة والخارجية إلى فرص للاصلاح والنهوض في الداخل" وهذا من أسباب عدم تحقّق توقّعات الأفول الأميركي في السابق، كما تقول الاستراتيجية.

1.2 التعاون في التحدّيات العالمية المشتركة للبشرية

التحدّي الاستراتيجي الثاني يتمثّل في "التحدّيات المشتركة" أو "التحدّيات العابرة للحدود الوطنية" التي لا تعترف بالحدود وتؤثّر في كل الأمم. وهذه التحدّيات تؤثّر وتتأثّر بالتنافس الجيوسياسي المذكور أعلاه، فالتنافس يعيق التعاون لمواجهة التحدّيات المشتركة كما أن الأخيرة يمكن أن تُعزّز من خلال التنافس الجيوسياسي.

في تصنيف هذه التحدّيات يحلّ تغيّر المناخ في المرتبة الأولى ويوصف بكونه "المشكلة الأكبر وربما الوجودية لكل الأمم"، ثم هناك وباء كورونا والأوبئة عمومًا، وتحدّيات الاقتصاد العالمي وأزمة الطاقة العالمية. ولهذه التحدّيات آثار على الأمن الغذائي والاستقرار الأمني وانتشار الإرهاب وشيوع الصراعات. وتعلن الاستراتيجية أن أميركا جاهزة على الرغم من التنافسات الجيوسياسية للتعاون مع القوى الأخرى في مواجهة هذه التحدّيات ولكنها تلقي باللوم على الصين بذريعة أنها تعرض التعاون بشروط أو لا تتعاون كما في حالة تغير المناخ ووباء كورونا. تحاول واشنطن القول إنها تريد تجنّب المنطق الصفري (رابح وخاسر)، وربما ترى في إبقاء مجالات للتعاون مدخلًا لتجنّب العداء التامّ والحدّ من احتمالات التدحرج نحو الحرب وبابًا للتأثير والتواصل مع النخب في الأنظمة المنافسة.

هنا نشير إلى أن الأميركيين يتهمون الصين بأنها اعتادت استغلال اليد الممدودة الأميركية لتحقيق مكاسب، ولذلك ظهرت مقاربة داخل إدارة بايدن تنادي برفض الابتزاز الصيني لأن كل أشكال التعاون الدولي للصين فيها مكاسب فلا حاجة لتنازلات أميركية إضافية.

وتعرض الوثيقة مسـارين للعمل الأميركي في مواجهة هذه التحدّيات وهما العمل مع مختلف الدول والمؤسّسات (مع إصلاح المؤسّسات حيث ينبغي) مضاعفة التعاون مع الشركاء. لكن في المقابل يظهر رأي مغاير يتساءل كيف سـنجذب الصـين للتعاون في التحدّيات المشـتركة مثل المناخ في ظل مقاربة عدائية في قطاعات التكنولوجيا المتقدمة؟ ومن ثم مهاجمة السياسات الصينية حول العالم والتنكّر لما تقوم به أميركا نفسـها في مجال التدخل في الدول وتأثيرها الاقتصـادي، فبدل الدعوة للتعاون مع الصين وفق قيم مشـتركة وتحسين متبادل وإنجازات مشـتركة يجري بناء فالق سـيدفع إلى صراع قوى كبرى كارثي[6].

الخطوات الأميركية فيما يخص التعاون في التحدّيات المشتركة بحسب الاستراتيجية:

#	المجال
	المناخ وأمن الطاقة
1	الاستثمار في التحوّل نحو الطاقة النظيفة ما يخلق وظائف جديدة ويقوي الصناعات الأميركية، وتقلّص التمويلات العامة للفحم الحجري.
2	تعزيز الاستعدادات المحليّة والفديرالية لتحقيق المرونة أمام تهديدات تطرّف الطقس المتزايدة.
3	مساعدة الدول لتحقّق وتقوّي مساهماتها الوطنية المقررة وتقليص الانبعاثات والتكيّف مع الآثار الحادّة لتغيّر المناخ.
4	تسريع الابتعاد عن النفط الأحفوري والعمل مع الحلفاء على ضمان أمن الطاقة وتأمين الوصول لسلاسل توريد المعادن الحيوية.
	الأوبئة والدفاع البيولوجي
1	تحسين الانذار المبكّر ومراقبة الأمراض ومشاركة الداتا والتوقّع والتصنيع المحلّي وإيصال الإجراءات الطبية المضادة وتسريع تطوير وتصنيع التكنولوجية البيولوجية الآمنة ومعالجة اللامساواة في نوعية الرعاية والوصول إليها.
2	دوليًا زيادة الهبات في مجال اللقاحات ورفع استدامة صناعات اللقاحات في إفريقيا وجنوب آسيا.
3	إصلاح المؤسّسات الصحية الدولية التي أخفقت في الماضي مع الإشارة إلى أن بعض إخفاقاتها يعود إلى حجب بعض الدول (الصين) للمعلومات الصحية.
4	العمل مع الشركاء لتمتين معاهدة الأسلحة البيولوجية لردع استخدام الدول للقدرات العسكرية البيولوجية ومنع استحواذ الإرهابيين عليها وتعزيز المعايير ضد تطوير واستخدام الأسلحة البيولوجية. وكذلك انشاء وتقوية معايير وممارسات للأمن والأمان البيولوجي العالمي.

[6] https://nationalinterest.org/feature/how-biden%E2%80%99s-new-national-security-strategy-gets-china-wrong-205323

#	المجال
	أمن الغذاء
1	الاستمرار في تأمين المساعدات الإنسانية في مجال الغذاء مثل برنامج الغذاء العالمي وكذلك المساعدات على مستوى ثنائي مع الدول.
2	العمل مع الشركاء على إطلاق "خريطة طريق أمن الغذاء العالمي" التي تشمل 100 دولة وتضمن فتح الأسواق الزراعية والغذائية وزيادة إنتاج الأسمدة والاستثمار في زراعة صديقة للمناخ.
3	التركيز على تقليل الفقر العالمي والجوع بدعم نموّ اقتصادي محفِّز بالزراعة ويكون شاملًا ومستدامًا وتقوية مرونة أنظمة الغذاء مع الاهتمام بالنساء والأطفال تحديدًا.
	منع الانتشار والحدّ من التسلّح
1	تقوية آليات منع الانتشار والحدّ من التسلّح بالعمل مع الشركاء والمجتمع المدني والمؤسّسات الدولية لا سيّما في أزمنة الحرب والتصعيد.
2	تجديد القيادة في مجال الحدّ من التسلّح ومنع الانتشار في المجال النووي. ويشمل ذلك رفع كلفة سباقات التسلّح وتقليل احتمال حصول حسابات خاطئة وتكامل استراتيجيات الردع بين أميركا وحلفائها.
3	قيادة وتمتين الأنظمة الموجودة والأطُر والمؤسّسات والمعاهدات ذات الصِلة لنمدّ من سجلّ سبعة عقود من عدم استخدام الأسلحة النووية.
4	تعزيز المعايير المضادّة للاسحتواذ على / واستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.
5	تنسيق الجهود الدولية لضبط تخزين المواد النووية والمشعة ومنع الإرهابيين من الاستحواذ عليها. وكذلك ضمان أن نُظم التحكم بالتصدير مجهزة لضبط انتقال التكنولوجيات الجديدة الخطيرة ومراقبة سياسات التصدير تجاه دول مثيرة للقلق.
	الإرهاب
1	سنضمن أن أفغانستان لن تكون مجددًا مأوى آمنًا للهجمات الإرهابية ضدّ الولايات المتحدة أو حلفائها وسنحاسب طالبان عن التزاماتها العامة فيما يخص مواجهة الإرهاب.
2	زيادة التعاون والدعم للحلفاء الموثوقين ونقل مزيد من المسؤوليات للقيادة إليهم وهو ما يستوجب بناء وتوسعة نظم لمنع واعتراض والاستجابة للتهديدات. وهذا يشمل نُظم فرض القانون والقضاء وتحسين مشاركة المعلومات وتعزيز أمن الحدود ومواجهة تمويل الإرهاب ورعاية برامج لعزل المتطرّفين ومنع التجنيد والتعبئة لممارسة العنف من خلال الإنترنت وخارجه.
3	ضرورة مواجهة الأسباب الجذرية للتطرّف من خلال رفع جهود أميركا وحلفائها لدعم الحوكمة الفعّالة وتعزيز الاستقرار والتنمية الاقتصادية وحل الصراعات الجارية.
4	عند الضرورة استخدام القوّة لتعطيل وإضعاف المجموعات الإرهابية التي تخطّط لمهاجمة أميركا وشعبها ومنشأتها حول العالم.
5	في الداخل مواصلة العمل مع الشركاء المحليين والأقاليميين والقطاع الخاص لمشاركة المعلومات وتعطيل المؤمرّات الإرهابية.
6	فيما يخص الإرهاب المحلّي العنصري والإثني، مواصلة تطبيق استراتيجية مواجهة الإرهاب المحلّي لا سيّما تحسين نوعية المعلومات ومواجهة المحتوى الإرهابي عبر الإنترنت والعمل في الكونغرس لتعديل قانون وسياسات حيازة الأسلحة ومواجهة أزمة التضليل المعلوماتي والمعلومات الكاذبة التي تعزّز الاستقطاب المتطرّف وتقود للعنف.

1.3: تشكيل قواعد اللعبة

#	المجال
	التكنولوجيا
1	التكنولوجيا أمر مركزي في المنافسة الجيوسياسية لأغراض الاقتصاد والمجال العسكري وإعادة تشكيل العالم.
2	ستوظّف في مجالات الدواء والأغذية الصحية وتقوية سلاسل توريد التصنيع وأمن الطاقة، والطاقة النظيفة، وتأمين وظائف جديدة وأمن أميركا.
3	التعاون مع الحلفاء والشركاء في مجالات الإلكترونيات الدقيقة والحوسبة المتقدمة والتكنولوجيا البيولوجية والكاوانتوم، والذكاء الاصطناعي، والتصنيع البيولوجي والاتصالات المتقدمة والطاقة النظيفة.
4	تعزيز أمن التكنولوجيات المتقدّمة من خلال منع القرصنة وسرقة الملكية الفكرية وضبط التصدير وآليات المسح للاستثمارات حتى لا يستغلّها المنافسون.
	الأمن السايبراني
1	تحسين المرونة السايبرانية وبناء قدرات جماعية للردّ السريع على الهجمات وردع المهاجمين ضد البنى التحتية الحيوية، وتطوير إطار مسؤولية الدول عن سلوكها السايبري من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة بحيث يشمل القانون الدولي المجال الرقمي.
	التجارة والاقتصاد
1	تحدّيث نظام التجارة الدولية الحالي ليصبح أكثر مرونة للنموّ وأكثر عدالة ومعياريًا للممارسات غير التنافسية ويمنح العمال صوتًا في عملية صناعة القرار ورفع معايير العمالة والبيئة.
2	تأمين فرص جديدة للعمال الأميركيين والشركات لا سيّما تلك الصغيرة والمتوسطة، ومنع الاستغلال من قِبل الاقتصادات التي لا تتبنى مفهوم السوق، ومحاربة التمييز وقمع العمال وسرقة الملكية الفكرية.
3	العمل على بناء نظام اقتصادي عالمي يوافق الوقائع المعاصرة، والتعامل مع مصادر الضرر بالعمال والمستهلكين وعالم الأعمال الأميركيين مثل التلاعب بالعملة والفساد والتمويل غير المشروع. كذلك حل مسألة الضرائب على الشركات حول العالم والتنمية المستدامة والاستجابة لأزمة الاستدانة العالمية وتمويل بنى تحتية نوعية واستشكاف تطوير الدولار الرقمي.
	الرهائن والمحتجزون
1	إصدار تشريعات وترتيبات لردع خطف واحتجاز الأميركيين في الخارج بالتعاون مع الشركاء.

1.4 استنتاجات

- على الرغم أن الاستراتيجية صادرة عن إدارة ديمقراطية تقف على نقيض ترامب في الشأن الداخلي فقد بدت قريبة من مقاربة سلفه الجمهوري. ورأت مقالة في الفورين بوليسي أن في نص الاستراتيجية الكثير من استراتيجية ترامب والقليل من أوباما[7]، إلا أنها من ناحية التركيز على الصين تشكل استمرارًا لاستراتيجية أوباما بالانعطاف نحو آسيا. وتستدلّ على ذلك بالموقف العدائي من الصين روسيا أي عودة صراع القوى الكبرى، فيما ركّز أوباما الحديث عن آفاق الشراكة مع الصين وروسيا والهند. وهذا ما يدل على تغيير هائل في التفكير الأميركي من ناحية وعلى تبلور مستوى مرتفع من الإجماع داخل النخبة الأميركية حول التهديد الصيني.
- يتواصل تراجع الاهتمام بمسألة الإرهاب كما بدأ في استراتيجية إدارة ترامب. فقد ظهر الإرهاب في الاستراتيجية الحالية بكونه واحدًا من التحدّيات المشتركة بدل أن يكون تهديدًا رئيسيًا ضمن الصراعات الجيوسياسية. وفي هذا السياق غابت الإشارة إلى "حزب اللّه" بالاسم بعكس ما كان يحصل سابقًا.
- هناك اهتمام أميركي بارز بمسألة تايوان عندما يتعلّق الأمر بالصين ويعود ذلك إلى حيوية الموقع الجيوسياسي لتايوان ودورها وكذلك لأنها مسألة يمكن استغلالها لإثارة الخوف من الصين في محيطها وذريعة لشرعنة النفوذ والحضور العسكري الأميركي في المنطقة. بالمجمل تولي الاستراتيجية اهتمامًا بأمن الملاحة البحرية لأسباب تجارية وأمنية بما في ذلك بحر الصين الجنوبي. في المقابل يكرّر الرئيس الصيني شي جين بينغ أنه لن يخسر الإقليم (تايوان) الذي تركه أجداده للشعب الصيني[8].
- تتحدّث الاستراتيجية عن التعاون في التحدّيات المشتركة ولكن طبيعة تلك التحدّيات تستوجب مشاركة أساسية من الصين نظرًا لحجم مواردها وتأثيرها في النظام الدولي. فكيف يمكن لواشنطن جذب الصين للتعاون من داخل النظام الدولي الذي تتسيّده بالتوازي مع الانتقال في المنافسة مع الصين إلى درجة متقدّمة جدًا بحيث تراها القوّة الوحيدة الراغبة والقادرة على تغيير ذلك النظام.

[7] https://foreignpolicy.com/2022/10/17/national-security-strategy-nss-biden-trump-obama-china-russia-geopolitics/

[8] هناك من يجادل بوجود رابط شخصي لـ "شي" بمسألة تايوان نابع من أن والده عاصر الحرب الأهلية وبذل جهوداً لتوحيد تايوان مع الصين وكان مسؤولاً عن قناة سرّية للتفاوض مع تايوان ولكن المفاوضات فشلت في نهاية المطاف. كما أن "شي" له خبرة بالعلاقة مع التايوانيين نظراً لتجربته في المناطق الساحلية الغنية بالاستثمارات التايوانية. عام 2015 أجاب "شي" المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بعدما قالت له إن على الصينيين أن يتمثلوا بالألمان ويتركوا الإقليم الذي خسروه للتاريخ، بقوله "نحن الصينيين لسنا مثلكم أنتم الألمان".

- ترى الاستراتيجية في الصين المنافس الوحيد على القيادة العالمية إلا أنها لا تُظهر أية رغبة بتخفيف التوتر مع روسيا أو إيران بل تراهن على تعبئة الأوروبيين من خلال الحرب في أوكرانيا ضد روسيا. إن السياسة الأميركية التي اعتادت محاولة تقسيم اعدائها الأساسيين تبدو أنها دفعت بأعدائها نحو التكتل وتشبيك المصالح بشكل أعمق. لكن ذلك لا يحجب أن الاستراتيجية لمست فارقًا في المخاطر والمصالح بين الصين وروسيا فلم تتعامل معهما ككتلة إيديولوجية موحّدة بل تتقاطع في المصالح.
- تصرّ الاستراتيجية على أن الولايات المتحدة لا تريد الوصول إلى حرب باردة مع الصين ولذلك تؤكّد أن مجالات التعاون محتملة ولكن بنود الاستراتيجية من بناء التحالفات لا سيّما في محيط الصين ومسألة تايوان وعسكرة منطقة المحيط الهادىء، ومحاولة عزل الصين عن سلاسل توريد التكنولوجيا المتقدمة وحرب المعلومات على الصين ونموذجها، ومحاولة الفصل بين الحزب الشيوعي والشعب الصيني والضغط على الدول لتقييد التعاون مع الصين ولو بعكس ما تصرّح به الاستراتيجية، كلها تشمل سياسات تصبّ في قلب الحرب الباردة.

"اعتادت السياسة الأميركية تقسيم خصومها لكنها حاليًا تدفعهم للتكتل معًا"

- رغم الظهور المكثف لمفردة الديمقراطية في النصّ بدت الاستراتيجية مربكة تجاه الموقف منها. فهي تدين الصين لناحية نظامها السياسي السلطوي وتراه من مصادر العدائية الصينية لكنها في الوقت ذاته تُبدي استعدادها للتعاون مع الدول غير الديمقراطية ما دامت تعترف بالنظام القائم أي الهيمنة الأميركية. فالمصلحة الجيوسياسية في بناء تحالفات واسعة لمواجهة الصين هي الأصل وهذا ما يجعل محاولة تصوير المواجهة مع الصين على أنها إيديولوجية (ديمقراطيات واستبداد) في المقام الأول أمرًا متعذّرًا. ولذلك يظهر أن الاستراتيجية كرّست ثنائية مع النظام الدولي/ ضد النظام الدولي مركزًا لصراع القوى الكبرى. وهكذا ستظهر الولايات المتحدة بشكل أوضح كقوّة عظمى منافقة تستغلّ حقوق الإنسان والحرّيات سلاحًا انتقائيًا ما يجعل خطابها الليبرالي يستند إلى مشروعية هشة[9].
- تظهر مسألة التكنولوجيا في كافة مفاصل الاستراتيجية باعتبارها ساحة المنافسة الأشد ضراوة لتأثيراتها الاقتصادية والعسكرية وهو ما يعني مزيدًا من التداخل بين السياسة الخارجية والسياسة التكنولوجية. ورغم تكرار النص للحديث عن قيم الاقتصاد الليبرالي لكن

[9] https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/experts-react-the-hits-and-misses-in-bidens-new-national-security-strategy/

الاستراتيجية تكشف عن اتجاه لدور مركزي للدولة في مجال التكنولوجيا وتقييد حرية القطاع الخاص من خلال مراقبة حركة الاستثمارات والصادرات تحت عناوين الأمن القومي. وفي حديث لمستشار الأمن القومي جاك سوليفان بعد أيام من نشر الاستراتيجية قال إن التكنولوجيا المتقدمة والأساسية يجب حمايتها وفق معادلة "سياجٌ عالٍ وباحة صغيرة" لضمان استقلال أميركا التكنولوجي واعتماد العالم عليها في هذا المجال وعزل الصين والمنافسين قدر المستطاع لإبقاء فجوة كافية معهم. هذه المقاربة المتشدّدة للمسألة التكنولوجية قد تثير توتّرات بين الولايات المتحدة وحلفائها على خلفية منعهم من إتمام صفقات أو اتفاقات مع دول معادية تتضمّن تكنولوجيات حسّاسة أو لأن واشنطن ستحرص أيضًا على بقاء حلفائها مستتبعين تكنولوجيًا لها ما قد يقوّض التعاون في مجالات أخرى.

" تظهر مسألة التكنولوجيا في كافة مفاصل الاستراتيجية باعتبارها ساحة المنافسة الأشد ضراوة "

ثانيًا: مستلزمات الحقبة الجديدة

2.1 الاستثمار في القوّة الوطنية لحفظ تفوق تنافسي

مستقبل النجاح الأميركي يعتمد على المتانة والمرونة في الداخل لا سيّما قوّة الطبقة الوسطى التي هي محرّك النموّ الاقتصادي، والزخم الديمقراطي والانسجام. في المقابل يستلزم النجاح في الداخل انخراطًا متينًا واستراتيجيًا في العالم بما يحقق المصالح والقيم الأميركية لجعل حياة الأميركيين أفضل وأكثر أمنًا وعدالة.

- تطبيق استراتيجية التحدّيث الصناعي والابتكار (وتشمل ضمان أمن البنى التحتية الحسّاسة من الهجمات الواقعية والسايبرانية ومراقبة الاستثمارات) مع التركيز على أشباه الموصلات والتكنولوجيا البيولوجية والطاقة النظيفة.
- الاستثمار بالشعب الأميركي (الصحة، التدريب المهني، بناء المهارات، التعليم والتدريب عالي الجودة لا سيّما العلوم والتكنولوجيا والرياضيات والهندسة. جذب الموهوبين من حول العالم، تنظيم نظام الهجرة ليكون أكثر عدالة)
- تقوية الديمقراطية التي هي عمل في حالة تقدّم ومن خلال معالجة الخلل فيها يمكن إلهام الآخرين. وهذا يشمل احترام الانتخابات وحمايتها، والإصلاحات، ومزيدًا من العدالة في القوانين والمؤسّسات والسياسات، والتعددية والتنوّع، والصحافة الحرّة، والحقوق المدنية، ومواجهة الإرهاب المحلّي، ومواجهة استخدام الفساد والتلاعب بالمعلومات والتدخّلات السياسية.

2.2 استخدام الدبلوماسية لبناء أقوى تحالفات ممكنة.

- التعاون التحويلي: التعاون مع الحلفاء الذين عليهم الاستثمار أيضًا في مصادر قوّتهم الداخلية. ويشمل التعاون المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية بشكل أساسي، ثم قضايا مرتبطة بحقوق الإنسان والديمقراطية (الفساد، حقوق الأقليات، العدالة، اللاجئين، القمع). وهنا تصرّح الاستراتيجية عن مقاربة أميركية لتحقيق التكامل بين حلفائها في أوروبا وحلفائها في منطقة الهندي-الهادىء لتقوية الموقف بوجه روسيا والصين. وهذا التكامل ضروري من حيث أن انهيار النظام الدولي في منطقة ما سيؤثر في المنطقة الثانية بحسب الاستراتيجية.
- عالم يقوم على الشمول لا الإقصاء: تزعم الاستراتيجية أن الأغلبية العظمى من الدول تريد هذا النظام الدولي الذي يحترم سيادتها ووحدتها الإقليمية. وبهدف بناء تحالف واسع فإن الولايات المتحدة جاهزة للتعاون مع دول لديها تحفّظات على القوّة الأميركية وسياستها الخارجية وكذلك دول غير ديمقراطية ما دامت مؤمنة بالنظام الدولي القائم. وتذكر الاستراتيجية عددًا من المبادرات التحالفية حول العالم وضرورة تعزيز التعدّدية والمؤسسات الدولية والقانون الدولي. والاستعداد للتعاون يشمل إلى الدول كلًا من مجموعات المجتمع المدني والشركات الخاصة والحكومات المحليّة.
- عالم مزدهر، وهذا من خلال التعاون مع الشركات والحلفاء ومنحهم دور القيادة في مجالات التنمية المستدامة وبناء السلام والمناخ والفقر والغذاء والطاقة، وكذلك الاستثمار في النساء والفتيات ولا سيّما الأكثر تهميشًا بما ذلك مجتمع "المثليين". وتحاجج الاستراتيجية أن الازدهار حول العالم سيزيد الطلب على السلع والخدمات الأميركية.

2.3 تطوير وتحدّيث الجيش الأميركي

"استخدام القوة سيكون مشروطًا بحكم الضرورة وبكونه الخيار الأخير الممكن وبموافقة الشعب الأميركي"

استخدام القوّة عند الضرورة وحين يكون ذلك هو الخيار الأخير الممكن وفقط حين تكون الأهداف والمهمة واضحة ومتناسقة مع قيمنا والقانون، إلى جانب الأدوات غير العسكرية، ومع الموافقة المعلنة من الشعب الأميركي. والمسائل الأساسية تحت عنوان التحدّيث هي التصنيع العسكري والتصميم الإبداعي للمشاكل ودمج التكنولوجيا المتقدّمة والردع النووي وتأكيد السيطرة المدنية على الجيش. فبحلول العقد الثالث من القرن الحالي ستحتاج الولايات المتحدة للمرّة الأولى إلى ردع قوّتين نوويتين في وقت واحد.

2.4 استنتاجات

- تواصل إدارة بايدن تعزيز الربط بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية فيتمّ تقديم كل سياسة خارجية من منظار عوائدها على العمّال الأميركيين والشركات الأميركية والأمن الأميركي. وتربط الوثيقة بين قوّة أميركا الدولية مع ارتفاع قدراتها التنافسية الاقتصادية والتكنولوجية. وكذلك نجاح الديقراطية الأميركية في الداخل يعزّز من مرونة السياسة الخارجية. وما يعزّز من إزالة الحدود بين السياستين الخارجية والمحليّة هو تحويل كل شيء إلى أمن قومي، الاقتصاد والبيئة والتكنولوجيا والشؤون الداخلية. والهدف هو إعادة تزخيم وتعميق الحاضنة الشعبية الأميركية لخيار العولمة والسياسة الخارجية النشطة لاحتواء صعود التيّارات اليمينية ذات النزعة القومية المعادية للعولمة والمنادية بالحمائية.
- تؤكّد الاستراتيجية على مسألة تقوية وتحدّيث القدرات العسكرية والردع النووي، لكنها تفصح عن أن استخدام القوّة سيكون مشروطًا بحكم الضرورة وبكونه الخيار الأخير الممكن وبموافقة الشعب الأميركي. ولذلك تتبنّى الاستراتيجية استخدامًا واسعًا للأدوات بحيث تصبح الحاجة للخيارات العسكرية في حدّها الأدنى وفق مفهوم الردع المتكامل ضمن عدّة مجالات وشركاء ومؤسّسات داخل الحكومة. وقد حاولت تحقيق التوازن بين التأكيد على القوّة العسكرية وبين الدعوة للتعاون الدولي بقيادة أميركية من داخل مؤسّسات النظام الدولي.
- إن بناء القوّة الداخلية الأميركية لمواجهة الصين يعني مزيدًا من التدخّل الحكومي في الحياة الاقتصادية لا سيّما مع تراجع التأكيد على التجارة الحرّة وآليات الاقتصاد الدولي القائم على حرّية الأسواق مع تشديد القيود التكنولوجية على الصين[10]. هذا الأمر من شأنه أيضًا أن يعمّق الخلافات بين القطاعات الصناعية والتجارية الأميركية التي لها مصالح متضاربة في العلاقة مع الصين.
- هناك تركيز كبير على دور الحلفاء في الاستراتيجية، كما في مجمل وثائق إدارة بايدن الأخرى. فالحلفاء، ولا سيّما في الشرق الأوسط، هم الذين يقودون وأميركا تدعم بدلًا من قيادة أميركية بدعم الحلفاء، بما يشبه مقاربة "القيادة من الخلف" التي طرحها أوباما. وتشدّد الاستراتيجية على التشبيك والتكامل بين الحلفاء والشركاء

> "لا ترغب معظم الدول، لا سيّما الآسيوية منها، بأن تكون طرفًا في الصراع مع الصين"

[10] https://carnegieendowment.org/2022/10/13/three-important-shifts-tucked-within-new-national-security-strategy-pub-88160

وحماية هذه التواصـــلية بينهم في مجالات تبادل ونقل الطاقة والأفراد والمعلومات والخدمات والتكنولوجيا بما يعزّز الأمن والازدهار.

- حول بناء التحالفات تُطرح معضـلة جهوزية حلفاء أميركا في آسـيا وأوروبا لمجاراة السـياسـات الأميركية التي سـتنعكس عليهم سـلبًا وهو ما أكّدته تجربة الحرب الأوكرانية. إن اقتصـاديات الدول الآسـيوية والأوروبية شـديدة التداخل مع الصـين ولذا سـيكون ثمن المشـاركة في تطبيق القيود الأميركية مرتفعًا جدًا. ولا ترغب معظم الدول، لا سـيّما الآسـيوية منها، بأن تكون طرفًا في الصـراع مع الصـين، في حين أن أميركا تبني هذه التحالفات من منظار احتواء الصـين في المقام الأول.
- هناك تشكيك في مدى قدرة الولايات المتحدة على حشد الدول الآسيوية ضد الصين إذ إن هذه الدول مهتمة بالاسـتقرار الجيوسـياسـي والعوائد الاقتصـادية الناشـئة من روابطها النامية مع الصين. وما تزال الولايات المتحدة عاجزة عن تطوير الإطار الاقتصادي للهندي-الهادىء ليشمل فتح الأسـواق الأميركية أمام منتجات الدول المنضـوية في هذا الإطار وهو ما يشـكّل إخفاقًا كبيرًا. إن محاولة الولايات المتحدة إرغام هذه الدول على المشاركة في احتواء الصين سيضعها تحت ضـغوط هائلة ولذا تصـرّ دول مجموعة الآسـيان على أن لا تجبرها واشـنطن على الاختيار بينها وبين الصين.
- كيف تسـتطيع الولايات المتحدة الحفاظ على النظام الدولي الحالي وفي ذات الوقت توظيفه لاحتواء الصين؟ من المحتمل أن تتجه الصين، بفعل العقوبات والقيود الغربية، مع شركائها في الاقتصـاديات الصـاعدة ودول الجنوب، إلى بناء نُظم مالية واقتصـادية وتكنولوجية وتجارية مستقلّة نسبيًا عن النظام الدولي وهو ما يعني احتمال ولادة نُظم دولية متعددة.
- هناك شـكوك كبيرة فيما يخص قدرة الولايات المتحدة على تجديد ديمقراطيتها داخليًا وهي التي اعتبرتها الاسـتراتيجية عنصـرًا حيويًا ضـمن مصـادر القوّة الوطنية. ويظهر أن نص الاسـتراتيجية مدرك للتهديدات الداخلية أمام انتظام العملية السـياسـية الأميركية ولكنه لا يقدّم تصوّرًا واضحًا للتعامل معها. من المستبعد جدًا أن تتمكّن المؤسّـسـة الأميركية من ضـبط الاتجاهات التي تقوّض الاسـتقرار السـياسـي الداخلي وتعزّز الاسـتقطاب الهويّاتي والاجتماعي وهذا أمر يترك ضـغوطًا كبيرة على السـياسـة الخارجية الأميركية. ومن المحتمل أن تجد النخبة الأميركية الحاكمة في احتواء الصـين وهزيمتها، كنموذج معاد لليبرالية، شرطًا ضروريًا لإضعاف اليمين الانعزالي المعادي

> **"من المحتمل أن تتجه الصين إلى بناء نظم مالية واقتصادية وتكنولوجية وتجارية مستقلة نسبيًا"**

لنمط العولمة الحالي الذي يتوسّع حضوره أميركيًا وأوروبيًا ولا سيّما في ظل النتائج الاقتصادية والسياسية لمجريات الحرب الأوكرانية حاليًا.

ثالثًا: الأقاليم

3.1 الأولويّات والسياسات

#	المنطقة
	تعزيز منطقة مفتوحة وحرّة في الهندي-الهادىء
1	هذا الإقليم يشحن نموّ الاقتصاد العالمي وسيكون المركز الأساسي للجغرافيا السياسية للقرن 21. وازدهار الحياة اليومية للأميركيين متصل بهذه المنطقة. لن تكون هناك منطقة أكثر أهمّية منها للعالم ولأميركا.
2	العمل في الأقليم من خلال بناء قدرة جماعية بتعميق الشراكات والأحلاف وبالتكامل بين الحلفاء من الدول الأوروبية ودول المنطقة التي تتشارك العقلية ذاتها، إضافة إلى تعزيز مرونة الحلفاء للتعامل مع التحدّيات العابرة للحدود.
3	ستحافظ أميركا على وجود دفاعي متّسق وقوي وتلتزم بما تعهّدت به لحلفائها.
	تعميق التحالف مع أوروبا
1	مع الحفاظ على المساهمات في قدرات الناتو وجهوزيته سنعتمد على حلفائنا للاستمرار في حمل مسؤولية أكبر من خلال زيادة الإنفاق والقدرات والمساهمات.
2	التعاون مع الحلفاء الأوروبيين فيما يخص أوكرانيا.
3	تعزيز الاستقرار ومرونة الدمقراطيات ودعم تطلّعات مالدوفا وجورجيا والمساعدة في تقوية المؤسسات الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في غرب البلقان، والمشاركة مع تركيا لتعزيز روابطها المؤسّساتية والاقتصادية والسياسية والاستراتيجية مع الغرب.
4	في أوراسيا الكبرى سندعم استقلال وسيادة ووحدة دول آسيا الوسطى وتحسين تطوّرها الديمقراطي وفي قضايا المناخ والطاقة وأمن الغذاء وتكاملها مع الأسواق العالمية.
	تشجيع الديمقراطية والازدهار المشترك في النصف الغربي من الكرة الأرضية (أي القارة الأميركية)
1	من الحيوي لأميركا إعادة الحيوية للشراكات لبناء وحفظ المرونة الاقتصادية والاستقرار الديمقراطي وأمن المواطنين في هذه المنطقة.
2	الاهتمام بقضايا الهجرة وتهريب البشر ولذلك يجب تحدّيث البنية التحتية الحدودية وتطوير نظام الهجرة ليكون أكثر عدالة وإنسانية وانتظامًا. ثم تطوير التعاون في مجال الرعايا الصحية والخدمات العامة.
3	تعميق التعاون الاقتصادي لا سيّما مع كندا والمكسيك، وكذلك في مسألة المناخ والطاقة النظيفة وبناء المؤسسات الديمقراطية، ومساعدة الشركاء في وجه التهديدات الأمنية (منظمات الجريمة العابرة للحدود والعصابات وتهريب المخدّرات والبشر).

دعم خفض التصعيد والتكامل في الشرق الأوسط	
1	ستدعم الولايات المتحدة وتعزّز الشراكات مع الدول التي تشترك في النظام الدولي القائم على القواعد، وسوف نتأكد من أنّ تلك الدول يمكنها الدفاع عن نفسها في مواجهة التهديدات الخارجية. (عدم التسامح مع استهداف الأميركيين والمصالح الأميركية)
2	لن تسمح الولايات المتحدة للقوى الأجنبية أو الإقليمية بتهديد حرية الملاحة عبر الممرّات المائية ولن تتسامح مع جهود أي دولة للسيطرة على دولة أخرى.
3	تقليل التوترات، وخفض التصعيد، وإنهاء النزاعات حيثما أمكن (حلّ الدولتين)، وذلك من خلال الدبلوماسية.
4	ستعزّز الولايات المتحدة التكامُل الإقليمي من خلال بناء روابط سياسية واقتصادية وأمنية بين شركاء الولايات المتحدة وفيما بينهم (التطبيع)، من خلال هياكل دفاع جوي وبحري متكاملة، مع احترام سيادة كل دولة وخياراتها المستقلّة.
5	ستعمل الولايات المتحدة دائمًا على تعزيز حقوق الإنسان والقيم المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. (دعم الشعب الإيراني، اللاجئين)
بناء شركات أميركية أإفريقية للقرن 21	
1	يجب تكييف الشراكات الأميركية الإفريقية لتعكس الدور الجيوبولتيكي المهمّ الذي تلعبه الدول الإفريقية عالميًا.
2	التعاون سيكون مع الدول الأفريقية والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ستتركز الاستثمارات في الدول الثلاث الأكبر أي نيجيريا وكينيا وجنوب إفريقيا.
3	بالتنسيق مع الشركاء الدوليين والأجهزة الإقليمية ستجري مواجهة الأعمال المعادية للديمقراطية والانقلابات والضغط لأجل الانتقال المدني
4	التركيز على منع ومعالجة الصراعات الطويلة ودعم جهود التسوية السياسية والاستثمار في عمليات بناء السلام وحفظ السلام وكذلك تقويض التهديدات الإرهابية بما في ذلك معالجة جذورها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
5	الاهتمام بقضايا المهاجرين والمناخ والأوبئة وأمن الغذاء والطاقة النظيفة وأسعار السلع وأنظمة الرعاية الصحية وبيئة الأعمال وخلق وظائف وتفعيل التجارة مع الولايات المتحدة.
#	المنطقة
الحفاظ على القُطب الشمالي المسالم	
1	بسبب تحوّلات المناخ يصبح الدخول أسهل إلى هذه المناطق ما يولّد فرصًا اقتصادية جديدة ويصعّد المنافسة لتشكيل مستقبل هذه المنطقة بالتحدّيد مع روسيا والصين.
2	تحسين الوعي بالمجال البحري، وقدرات الاستجابة للكوارث والقدرة على كسر الجليد لزيادة النشاط الدولي في المنطقة. سيكون هناك استثمارات في البنى التحتية وتحسين لأوضاع الحياة وتشجيع للقطاع الخاص والشركاء على الاستثمار المسؤول والتدقيق الأمني في الاستثمارات في القُطب الشمالي، مع التأكيد على التشاور والتعاون مع مجتمعات السكان الأصليين هناك.

3.2 استنتاجات

- الأقاليم بحسب الأولوية، الهندي-الهادىء، أوروبا، أميركا اللاتينية/ النصف الغربي، ثم الشرق الأوسط وإفريقيا. لم يسبق أن تراجعت أهمية الشرق الأوسط إلى هذا الحدّ في وثائق الأمن القومي الأميركي منذ نهاية الحرب الباردة.
- بشكل لا يترك أي لبس، منطقة الهندي- الهادىء هي مركز الصراع العالمي بالنسبة للولايات المتحدة وفيها يُرسم مستقبل العالم بدون منازع. وهكذا تنظر واشنطن إلى مختلف الأقاليم الأخرى من منظار هذه المنطقة بشكل أساسي. لكن ذلك لا يخفي أن أميركا تواجه عددًا من المعضلات في هذه المنطقة:

" منطقة الهندي-الهادىء هي مركز الصراع العالمي وفيها يُرسم مستقبل العالم بدون منازع "

- ✓ إن التركيز على الهند ودورها في تحقيق توازن إقليمي بوجه الصين يعزّز من مخاوف باكستان ما يدفع الأخيرة إلى موقف أقرب إلى كل من الصين وإيران. كما أن السياسات القومية المتطرّفة للحكومة الهندية ولا سيّما ضد المسلمين قد تُسبّب متاعب للولايات المتحدة حول العالم.
- ✓ هناك تناقض بين التأكيد على الديمقراطية ومنح الأولوية لمنطقة الهندي-الهادىء. إن أنظمة هذه المنطقة في العموم ليست معنية بمسألة الديمقراطية، بما في ذلك أنظمة حليفة لأميركا، وتسعى إلى استرضاء سكانها من خلال المكاسب الاقتصادية بدل المشاركة السياسية. لذلك ذُكرت الديمقراطية في استراتيجية بايدن لمنطقة الهندي-الهادىء 7 مرّات فقط بينما ذكرت 99 مرّة في الاستراتيجية الحالية. ولهذا السبب جرى توجيه نقد للاستراتيجية أنها تتعامل مع منطقة الهندي- الهادىء بإطار مفاهيمي أطلسي (العلاقات الأميركية الأوروبية)[11].
- ✓ الحاجة إلى وضع مسألة الديمقراطية جانبًا. تقرّ الاستراتيجية الجديدة بأن مواجهة الصين يجب أن تكون لها الأسبقية على تعزيز الديمقراطية في آسيا، التي تضمّ أنظمة سياسية متنوّعة. لذلك من المرجّح أن يظل دعم الديمقراطية الآسيوية هدفًا أيديولوجيًا مهمًّا طويل المدى لواشنطن، لكن يتم الآن تلطيفها للتعامل مع التحدّي الأكثر إلحاحًا المتمثل في الفوز بالمنافسة مع الصين[12].

[11] https://www.channelnewsasia.com/commentary/us-biden-national-security-strategy-russia-china-asia-3030556

[12] https://foreignpolicy-com.translate.goog/2022/10/17/national-security-strategy-biden-asia-china-geopolitics-democracy/

✓ الحلفاء الآسيويون ليسوا في المجمل جاهزين لمواجهة صفرية مع الصين ويفضّلون الحياد والاستفادة من التنافس بين القوتين دون أي يصبحوا جزءًا منه[13].

" تخفيض أهمية منطقة الشرق الأوسط مسألة ما تزال تثير نقاشًا أميركيًا "

- تركّز الاستراتيجية على القارّة الأميركية ذاتها بشكل كبير من خلال التأكيد على الاستقرار والازدهار في الجوار القريب (توسعة الفرص الاقتصادية، تقوية الديمقراطية وبناء الأمن). وتثير أميركا اللاتينية مخاوف جليّة في النص لا سيّما لناحية موضوعي الهجرة غير الشرعية باتجاه الولايات المتحدة (وهي مسألة خطرة لناحية تعزيزها للانقسام الداخلي الأميركي) وتهريب وتجارة المخدّرات. ولذلك ظهر رأي يجد أن هذين التحدّيين لا يمكن التعامل معهما وفق مقاربة أمنية ضيّقة بل من خلال إعادة تشكيل البيئة الاقتصادية والسياسية في أميركا الجنوبية ما يستلزم من الولايات المتحدة وضع ما يشبه خطة مارشال التي طبّقت لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وهنا من المفيد الإشارة إلى مخاوف أميركية متصاعدة من عمق النفوذ الصيني المتنامي في دول أميركا اللاتينية أي ما تعتبره واشنطن حديقتها الخلفية.
- جرت إحالة تراجع أهمّية الشرق الأوسط في الاستراتيجية إلى تراجع خطر الإرهاب على الولايات المتحدة بالمقارنة مع صعود صراع القوى الكبرى، والاستقلال الطاقوي الأميركي، والالتزام بعدم التدخّل عسكريًا لبناء الأمم. إلا أن تخفيض أهمّية المنطقة مسألة ما تزال تثير نقاشًا أميركيًا نظرًا لأهمّية المنطقة في الأمن والازدهار الأميركي ربطًا بالأمن الإسرائيلي وتأثيرها في أسعار النفط العالمية وموقعها الحيوي بالنسبة للصين. وقد أثار القسم المتعلّق بالشرق الأوسط جملة ملاحظات، أبرزها:

✓ أن الاستراتيجية كشفت عن التزام محدود تجاه سوريا، وانحصر التركيز على الشمال الشرقي دون مقاربة لمجمل الأزمة السورية وهو ما قد يشجّع مسار التطبيع مع النظام وتحدّي الوجود الأميركي.

✓ كيف ستجمع إدارة بايدن بين الدعوة للتمتّع بالحرّيات والحقوق الأساسية بينما تتعاون مع الأنظمة الاستبدادية الحليفة في المنطقة؟ وهنا يبرز نقد مفاده أن القوى غير الديمقراطية لا يمكن أن تعارض سلوك الدول الرجعية مثل الصين وروسيا والدليل على ذلك أن حلفاء أميركا الاستبدادين في المنطقة يمارسون العدوان ويقوّضون الديمقراطية ويستغلّون الاقتصاد للاكراه (وهي ممارسات تلصقها أميركا بالصين وروسيا)، فطبيعة الأنظمة غير الديمقراطية

[13] https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2022/10/14/around-the-halls-assessing-the-2022-national-security-strategy/

تشجّع هذه السلوكيات. وعليه كيف يمكن لتشجيع التكامل بين هؤلاء الحلفاء أن يعزّز الاستقرار والازدهار في المنطقة كما تفترض الاستراتيجية؟

- ✓ التشابه مع استراتيجية ترامب فيما يخصّ الشرق الأوسط من خلال: التصويب على إيران ولو بدرجة أقلّ في الاستراتيجية الحالية، والالتزام بمساعدة الحلفاء بوجه التهديد الايراني، وتعزيز التعاون العسكري والاقتصادي لتمتين الاستقرار الإقليمي، والدفاع الصاروخي والبحري، ودعم الحلفاء لمواجهة الإرهاب والتعامل مع المظالم المحليّة (مثل سوريا). في المقابل أكّدت الاستراتيجية الحالية على حلّ الدولتين بينما تجاهلتها استراتيجية إدارة ترامب[14].

- برز اهتمام بالقارة الإفريقية في الاستراتيجية ويمكن ربط ذلك بالحاجة الأميركية المتزايدة للموارد الطبيعية، من طاقة ومعادن ثمينة ونادرة، المتوفّرة في إفريقيا مع نية واشنطن إنشاء سلاسل توريد مع حلفائها تكون مستقلة عن روسيا والصين وهما دولتان لهما حصة وازنة عالميًا من توفير هذه الموارد. كما يمكن أن تمثّل إفريقيا واحدة من الساحات الأساسية لمواجهة النفوذ الصيني العالمي. وهذا ما يطرح احتمال أن تدخل القارة تحت وطأة احتدام الصراع الدولي فيها خلال المرحلة المقبلة.

[14] https://www.mei.edu/blog/monday-briefing-government-formation-iraq-one-year-one-step#ford

خلاصة:

يمكن إيجاز الاستراتيجية بأنها تطرح إطار 3×3 من حيث أنها تصرّح بأن الولايات المتحدة سوف: 1. تقوّي نفسها داخليًا (بالتحدّيد في التكنولوجيا والتصنيع والأبحاث وفعالية الحكومة)؛ 2. وتبني التحالفات؛ 3. وتعزّز قوّتها العسكرية بهدف: 1. المنافسة مع الخصوم؛ 2. التعاون في التحدّيات العالمية المشتركة؛ 3. تشكيل قواعد الحقبة الجديدة للعالم (ضبط معايير عالمية حول مسائل مثل الديمقراطية والتجارة والتكنولوجيا بما يعكس المصالح الأميركية)[15].

أكدت الاستراتيجية على مركزية المواجهة مع الصين باعتبارها الأولوية المطلقة وكذلك قدّمت إقرارًا رسميًا أميركيًا بنهاية حقبة ما بعد الحرب الباردة وأن العالم يختبر مرحلة انتقالية لعالم جديد. وتسعى واشنطن إلى تجنّب اللجوء للقوّة العسكرية قدر المستطاع رغم احتدام التنافس وذلك من خلال إبقاء فجوة عسكرية ظاهرة جدًا بما يمنع المنافسين من محاولة تحدّيها عسكريًا أي بناء ردع متكامل مع التعويل بشكل مباشر على القدرات التكنولوجية والاقتصادية والثقافية والدبلوماسية وخاصة عبر أُطر متعددة الأطراف تشمل شبكات الحلفاء والشركاء والمنظمات الدولية. وتوظف أميركا الحرب الروسية في أوكرانيا والتهويل من الصعود الصيني وفبركة نوايا للقيادة الصينية لحمل حلفائها على الانصياع لاستراتيجياتها الجديدة تحت وطأة الخوف والترهيب.

> "يظهر وقوع الاستراتيجية تحت ضغوط تحولات الداخل الأميركي"

ويظهر وقوع الاستراتيجية تحت ضغوط تحولات الداخل الأميركي من خلال التأكيد المتكرّر على ضرورة بناء القوّة الوطنية وعن دور التجربة الديمقراطية الأميركية وما تضمنه من كفاءة وفعالية للنموذج الأميركي، وعلى الربط المتكرّر بين السياستين الداخلية والخارجية من حيث تأكيدها للعمال والشركات الأميركية على أن الإدارة تبني سياسة خارجية نشطة موجّهة لضمان مصالحهم في مقابل النزعة المعادية للعولمة والنظام الدولي. فمصالح الأميركيين، بحسب روح الاستراتيجية، تتحقق بأميركا القوية في نظام دولي مفتوح وليبرالي وقائم وفق قواعد تفّضلها واشنطن وليس بالانعزال عن الحلفاء والمنظمات الدولية وتجاهل القيم الليبرالية حول حرية الأسواق والتبادلات التجارية ومعاداة العولمة.

على مستوى الشرق الأوسط يمكن استخلاص جملة نقاط أساسية: الولايات المتحدة تسعى جاهدة لتعزيز متسارع للتكامل بين حلفائها بما في ذلك دفع التطبيع قدمًا وفق أولويتي الأمن (الدفاع الصاروخي والأمن البحري) والاقتصاد وكذلك ضبط سلوك الأنظمة الحليفة عبر الحوار والضغط

15 https://www.atlanticcouncil.org/content-series/scorecard/scowcroft-strategy-scorecard-what-grade-does-bidens-national-security-strategy-get/

والحوافز والتأثير في سياساتها الداخلية؛ هناك حرص أميركي واضح على تهدئة توتّرات المنطقة وإدارة التنافسات الإقليمية لمنع انفجارها؛ محاولة ضبط إيران وحلفائها بتوازن إقليمي وبالردع العسكري والأشغال بالضغوط الاقتصادية لكن بحذر وواقعية؛ المنطقة الأكبر أهمية في الشرق الأوسط هي الخليج ربطًا بالطاقة والممرّات البحرية والنفوذ الإيراني؛ التشدد في تقييد الحضور الصيني لا سيّما على المستوى العسكري والتكنولوجي وهنا تتيح واشنطن للهند فرصًا لتنمية علاقاتها الإقليمية على حساب الصين؛ التركيز على موارد الطاقة في المتوسط بتشكيل قواعد اللعبة فيه ليتحول إلى مصدر رئيسي للغاز نحو أوروبا ولتوظيف هذا التحول لدمج العدو الإسرائيلي أكثر في المشرق من البوابة الاقتصادية وإيجاد دافع إقتصادي للاستقرار الأمني وتعزيز تكامل منتدى الغاز بروافع أمنية.

تبقى هذه الاستراتيجية تعبيرًا عن الطموحات والتصوّرات الكبرى ومهمتها إبراز القوّة والثقة والتحشيد وتوجيه الأمّة والمؤسّسات والحلفاء باتجاه محدّد، ولذا لا تتعرّض للكثير من العقبات والتحدّيات والمعضلات أو تقلّل من شأنها. على أن المشكلة الأساسية أمام الاستراتيجية تبدأ من واشنطن تحديدًا، من البيت الداخلي، حيث تبرز انقسامات حادّة هويّاتية واقتصادية واجتماعية وسياسية. ما يعني أن الاستراتيجية الحالية قد تصلح لعامين آخرين ويصبح مصيرها مرهونًا بهويّة الرئيس الأميركي المقبل من ناحية وبقوّة التيارات اليمينية الصاعدة في الغرب والتي ستتأثر إلى حينها بنتائج الحرب أوكرانيا من ناحية أخرى.

أحدث الأعداد السابقة

العدد	العنوان	المؤلف	التاريخ
46	قضية السلاح المتفلّت وآثاره على المجتمع في منطقة بعلبك - الهرمل	زينب زعيتر	**كانون الثاني 2022**
45	جائحة كورونا وتأثيراتها على القانون تشريعًا وتطبيقًا	د. محمد طي	أيلول 2021
44	الحرب النفطية 2020 ومستقبل العلاقات الأميركية السعودية	علي مراد	آب 2020
43	الاحتجاجات في الولايات المتحدة الأميركية 2020، أمّة منقسمة ونظام مأزوم	حسام مطر	تموز 2020
42	حركة النهضة، تونس	آمنة رزق	كانون الثاني 2019
41	حروب ترامب التجارية وانعكاساتها الإقليمية والدولية	كامل وزنة	تشرين الأول 2018
40	داعش بعد العراق وسوريا، المآلات والخيارات	محمد محمود مرتضى	شباط 2018
39	واشنطن القرن الحادي والعشرين على خطى أواخر عهد روما القديمة؟ ترامب ليس صاعقة في سماء صافية	سعد محيو	شباط 2018
38	السياسة الخارجية للجماعة الإسلامية في باكستان...البنى والمرتكزات	هادي حسين	آب 2017
37	العلاقات الباكستانية - الصينية، استجابة للتحديات والفرص المشتركة	هادي حسين	حزيران 2017
36	مجتمع المقاومة في العهد التكنوتروني آليات التحصين ومباني التأسيس العولمي	عبد العالي عبدوني	كانون الأول 2016
35	أثر العولمة الاقتصادية على القيم، دراسة في تحولات مجتمع الاستهلاك واتجاهاته	عبد الحليم فضل الله	تشرين الأول 2016
34	العراق، العقدة الاستراتيجية المستعصية متاهات الداخل وحروب الخارج	ياسر عبد الحسين	تشرين الأول 2016
33	المملكة السعودية أجنحة الحكم وسلطة القرار، المخاطر والتحديات	علي مراد	تموز 2016
32	أكراد سوريا: البنية الاجتماعية والخيارات السياسية بعد 2011	نادين محفوظ – سحر سلامة	حزيران 2016
31	المؤشرات الإحصائية المجمّعة للبنان 2010-2014	المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق	آب 2015
30	العقود النفطية اللبنانية "فخ تزايد المديونية"	علي زعيتر	حزيران 2014
29	أميركا اليوم	العميد الياس فرحات	آب 2013
28	الاستراتيجية الأميركية الذكية لمواجهة حزب الله	حسام مطر	آذار 2013

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي
الأبحاث والمعلومات وتهتم بالقضايا
الإجتماعية والإقتصادية وتواكب المسائل
الإستراتيجية والتحولات العالمية المؤثرة

هاتف : 01/836610 فاكس : 01/836611 خليوي : 03/833438

البريد الإلكتروني :
dirasat@dirasat.net
www.dirasat.net

الرمز البريدي :
Baabda 10172010
P.O.Box : 24/47
Beirut - Lebanon